

ما زلنا بدان يقصد عند الذبح اخراجه من الذبوح لان اراقه  
الدم منقول اليها اوله ان ينجس البدنة عن سبع شياها لزمته  
قال الاسوي ولقاليل ان يقول الحزم باخراج البدنة عن السبع  
من الغنم مشكل لا يفن افضل منها وكيف يوم بترك الواجب  
الي في هود وانه في الفضيلة ولو اشترك جماعة في ذبح بقرة او بدنة  
واراد بعضهم الهدي وبعضهم الاضحية وبعضهم اللحم جاز ولا  
يجوز ان يشترك اثنان في شاتين لامكان الانفرد وهي  
**خمسة اشياء اي دما احدها الدم الواجب بترك اي واجب**  
كالاحرام من البقاء ونحوه مما يجب الاحرام منه والمبيت بمكة  
والمهيت بمكة بنا على الاصح في وجوبها خلاف ما مشي عليه المص  
كما تقدم والذبي وطواف الوداع والتمتع والمتران والفوات  
او بفارقة عمره قبل الغروب او تاخير ركعتي الطواف  
وان فعلها بعد ذلك ينال على وجوب الحج في الوقوف بين  
الليل والنهار ووجوب ركعتي الطواف ويجوز من ذلك انه  
على استحباب ذلك يكون الدم المستحب كدم التمتع وهو  
واجب **علي سبيل الترتيب والتقدم** اي قدر الشدح  
ما يعمل عن الشاة اليه بما لا يزيد ولا ينقص ومن ثم يسمى  
دم ترتيب وتقدم فقول علي الترتيب خبر قوله وهو  
وقوله **شاة خبر فان لم يجدها** ثمن مثلها في موضع  
ذبحها بان عجز عنها فيه وان كان له مال غائب وفارق  
الكفارة حيث يعتبر في الانتقال الي الصوم فيها العدم طلقا

بان

بان بدل الدم موقت بكونه في الحج ولا توقفت في الكفارة او غيرها  
بالشمن ثمن مثلها او احناج البهائم لفقته او مونة سفوف  
او امتنع ما لكها من بيعها او خوذك **فصيام عشرة ايام واجبه**  
وان كان واجدا لها عند الاحرام بالحج او علم انه يجدها قبل فراغ  
العشرة فلو شرع في صوم الثلاثة ثم وجدها لم يلزمه لكن  
يستحب بخلاف ما لو وجدها قبل الشرع فيها فيلزمه اعتبارا  
بحال الادراك صح في مشروع المذهب وفي شرح المذهب انه ينوي  
بهذا الصوم صوم نحو التمتع او القران وقضيته وجوب  
التعيين وبه صرح القوي تبع المصنفين وخالفه ما سبق في الصوم  
من القفال انه لو كان عليه صوم نذر من جهات مختلفة او كفارات  
لم يجب تعيين نوعه لانه كد جنس واحد وابدل من قوله  
عشرة ايام قوله **ثلاثة ايام في الحج** فتسحب قبل يوم عرفه اذ بين  
الحاج قطع فبسن ان يحرم قبل السادس ليصومه مع تاليه  
**وسبعة ايام حج الي امله** وهذا فيمن طاف للافاضة والا امتنع حيا  
كما في شرح المذهب ولا يجوز كما افعله كلامه تقديم الصوم على الاحرام  
والصوم السبعة في توجهه الي امله ولا صوم العشر ولا لمن لو فعل  
حسب له ثلاثة منها ولا تاخير الثلاثة ولا شي منها عن يوم عرفه  
قال في شرح المذهب نص عليه الشافعي والاصحاب لكن محله لان  
مهم ما في الحج والافعال يلزمه الاحرام بحيث يمكن وقوعها فيه  
بل له تاخير الاحرام الي يوم عرفه وان لم يرها حتى الحج كالتقدم  
لان الصوم قبل الاحرام لا يجب فكذا او سبيلته ولو اخر التحلل عن

٢١٩